واللاتناهي من خواص الكم بالذات والمتكمم بالعرض وبهذا
التقرير يندفع ما في الحاشية في ذيل قوله فتدبر اشارة الى
منع وهو ان يقال لم لا يجوز ان يكون التضاعف خاصة
المتناهي دون غيره اه وذلك لما قلنا في المقدمة الاولى بل
وبهذا التقرير يندفع ما في الحاشية الاخرى وهو انه
لا شك ان الامور الغير المتناهية سواء كانت مترتبة
او غير مترتبة مجتمعة في الوجود او متعاقبة تكون
معروضة للعدد بالضرورة لكون مراد المصنف من الامور
المتعاقبة الامور المتعاقبة الماضية فانها خارجة من
القوة الى الفعل دون المستقبلة الغير المتناهية المتعاقبة
على طريق المتكلمين القائلين بابدية العالم نعم يجري
فيها على طريق الحكماء القائلين بالمعية الدهرية في عالم الدهر
فانها خارجة من القوة الى الفعل على سبيل التمايز فان القول
الضروري ان كل ما يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز
لا بد ان يكون معروضا للعدد سواء كان التميز فيه بحسب
الماهية او الوجود الخارجي او الوجود الذهني او الالتفات
بكونات معروضين للاثنينية وكذا الاجزاء الانتزاعية
للمتصل الواحد المتناهي او غير المتناهي انما تكون معروضة
للعدد بعد الانتزاع والالتفات نعم قبل الانتزاع هي
مصححة لمعروضية العدد والسر فيه ان اجزاء العدد اعني
الوحدات اجزاء تفصيلية تقتضي عروضها لتفصيل المعروض ص
بالفعل باي نحو كان وله تفصيل في الاجزاء التحليلية كالكم
المتصل المنقسمة فلا يجري البرهان المذكور في ابطال
الاجزاء التحليلية الغير المتناهية وفي هذا الحكم الاجزاء
المتناقصة الغير المتناهية وفي هذا الحكم الاجزاء كما في

الخط

عدد كمواس
٣

٢١

الخط المتناهي مثلا او المتساوية الانتزاعية كما في الخط
الغير المتناهي المتصل سواسية لا يبطلها هذا البرهان نعم
لابطال الثاني براهين اخرى قوية له من جهة كونها
معروضة للعدد في نفس الامر بل من جهة ان منشأها له
عاد معنى بمراتب غير متناهية وهو باطل بالتطبيق وغيره
والحق في الجواب منع المقدمة الثالثة فان الامور الغير
المتناهية وان كانت خارجة من القوة الى الفعل لكن لا نسلم
كونها معروضة للعدد اي له يصح منها انتزاع عدد غير
متناه مشتمل على الوحدات الغير المتناهية الانتزاعية
المفصلة والاستدلال على كونها معروضة للعدد لم يوجد
ودعوى الضرورة غير مسموع بل الحق ان الا تقتضيات
سواء كان عددا او معدودا له تبلغ الى حد للاتناهي والاضاف
تقتضيه لامتناع الزيادة عليها بعد خروجها في عالم الفعل
الى اللاتناهي فتفكر فانه دقيق ومن العجائب ما نقل عن
بعض الكملة ان الحق ان الامور الغير المتناهية لا تتصف
بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظائرها لانهما من عوارض
الكم من حيث التناهي وبعد تعين المحدود نعم يمكن الحكم
عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم انقطاع التطابق
بين احدهما وبداهة قولهم الكل اعظم من الجزء في المتناهي
مسلم لا في الغير المتناهي فلا يتم اكثر البراهين كالتطبيق نه
والتضعيف وغيرهما ووجه العجب ظاهر لمن له ادنى
حدس وهذا ولنا في العقل قولنا الكل اعظم من الجزء
بديهي مطلقا سواء كان في المتناهي او غير المتناهي اذ الكل
عبارة عن الجزء والشيء الاخر فمن الكل مرتبة لا يكون
عن ابنها مرتبة في الجزء وهذا معنى الزيادة وبه يتم التطبيق

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)